الأمن المائي وتأثيره في التنمية الزراعية في العراق

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

رسالة تقدمت بها

بثينة حسيب سلمان الشريفي

إشراف

د. مهدي صالح العاني

ربيع الاول ١٤٢٧ بغداد نيسان ٢٠٠٦

المستخلص

تعدّ المياه من العوامل الطبيعية الضرورية في عملية التنمية الاقتصادية بشكل عام والزراعية بشكل خاص، إلا إن هذه الموارد تعاني من جملةٍ من المشاكل منها التغيرات المناخية وما ينتج عنها من تغيرات في الهطول المطري والثلوج إذ تشكل تلك الظاهرة تأثيراً مباشراً في التصريف المائي للأنهار، كما تعاني الموارد المائية السطحية في العديد من الدول من كونها انهاراً دولية (اشتراك مجموعة دول بنهر واحد)، ويعدّ العراق واحداً من اكثر هذه الدول تأثراً بهذه المشاكل، إذ يتصف المناخ العراقي بكونه جافاً وشبه جاف، إضافة إلى المشاكل والضغوط الدولية التي تفرضها دولة المنبع (تركيا) والدول التي تجتازها هذه الانهار قبل دخولها الاراضي وهما (سوريا وايران)، وبناءً على ذلك فقد ارتأينا إيجاد الميزانية المائية العراقية المستقبلية، التي تسهم في توضيح الوضع المائي العراقي مستقبلاً لغاية (٢٠٢٥)، وتأثير سياسة هاتين الدولتين في أمن مياه العراق وبالتالي تاثيرهما في تقيد قدرات التنمية الزراعية فيه، وقد توصلت الدراسة الى نتائج مفادها ان المياه لا تشكل قيداً على عملية التنمية الزراعية في العراق لغاية ٢٠٢٥، بالرغم من الدور الفعال الذي تلعبه في عملية التنمية الزراعية ولاجل تحقيق هدف الدراسة فقد ضمت اضافة الى المقدمة ثلاثة فصول بحثت فيها الموضوعات التالية:-

١- دراسة الامن المائي بمكونيه الطلب المائي لجميع اشكاله والعرض المائي بجميع أشكاله، إضافة إلى العوامل المؤثرة في هذين المكونين.

٢- دراسة العوامل المؤثرة في التنمية الزراعية وسبل تحقيقها في الخطط والمناهج الاستثمارية للحكومة العراقية للمدة (١٩٥١-٢٠٠٢).

٣- الترابط بين المياه والتنمية الزراعية للمدة (١٩٧٩-٢٠٠٢).

٤- وضع ميزانية مائية مستقبلية للعراق لغاية سنة ٢٠٢٥.

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات كان اهمها مايلي:-

١- يحتل القطاع الزراعي المرتبة الاولى في قائمة الاستهلاك المائي ، إذ ان (٦٨%) من مجموع المياه المستهلكه في العراق استهلكت في هذا القطاع ، وذلك راجع لعدة اسباب ياتي في مقدمتها اعتماد اساليب ري ذات كفاءة منخفضة، وتخلف أساليب نقل المياه من مصادرها الى الاراضي المزروعة، مما اسهم في ارتفاع الهدر المائي في هذا القطاع لاسيما (محاصيل الحبوب)، حيث بلغت حصة هذه المحاصيل (٥٠%) من اجمالي الهدر المائي في هذا القطاع، كما ان اكثر من نصف مساحة الاراضي المزروعة رياً مخصصه لزراعة هذه المحاصيل ، مما ادى الى ارتفاع الاستهلاك المائي في هذا القطاع.

٢- تنتاب العراق حكومة وشعباً مخاوف تتعلق بضمان أمن مياهه السطحية، وذلك ناتج عن ان جميع انهاره دولية وتنبع من دولة أجنبية، كما إنها تمر بدول اخرى اضافة الى دولة المنبع (تركيا) وهما كل من سوريا وايران وتتضاعف مخاوف العراق على هذه الموارد نظراً لاسهامة في ارواء (٥١%) من مساحة اراضيه القابلة للزراعة رياً.

٣- بالرغم من إن الميزانية المائية للعراق للمدة(١٩٧٩-١٩٩٩) بينت إن العراق قد شهد طيلة تلك المدة فائضاً مائياً ، إلا إن هذا الفائض ليس حقيقيا كونه ناتجاً عن عدم تلبية الحاجة الفعلية لجميع القطاعات من عنصر المياه، لاسيما القطاع الزراعي، الذي لم تتجاوز نسبة استغلال الأراضي القابلة للزراعة رياً فيه (٣١%) من أجمالي الأراضي القابلة للزراعة رياً، كما وعجزت الحكومة عن تلبية الحاجة الفعلية للفرد العراقي من المياه المطلوبة لأغراض الشرب نتيجة عدم إكمال مشاريع تنقية مياه الشرب، أما القطاع الصناعي، فان تراجع إسهامه في الاقتصاد الوطني، أسوة بباقي الدول النامية أدى إلى عدم تحديد الطلب المائي الحقيقي لهذا القطاع.

أثبتت الميزانية المائية المستقبلية للعراق التي تم إعدادها لغاية (٢٠٢٥) والمتضمنة سبعة وعشرين احتمالاً إن العراق لا يتوقع أن يشهد عجزاً مائياً، إلا في المدتين الثانية (٢٠١٠-٢٠٢٠) والثالثة (٢٠٢٠-٢٠٢٥) من الاحتمال الأول، وفي ظل توقع زراعة جميع الأراضي القابلة للزراعة رياً، مع بقاء الإنتاجية الزراعية الحالية لزراعة محصولي الحنطة والرز هي السائدة دون تطوير، ولو افترضنا هذا الاحتمال وارداً فسوف يكون ضعيفاً جداً، فمن غير المعقول والمنطقي أن يسعى العراق لزراعة جميع الأراضي القابلة للزراعة رياً وإحداث عملية تنمية أفقية واسعة وتوقف عملية التنمية العمودية تماماً.

وبناءً على الاستنتاجات فقد تم وضع العديد من التوصيات أهمها :-

١- لابد أن تأخذ المنظمات الحكومية والمدنية على عاتقها أهمية توعية الفلاح العراقي باعتماد المقننات المائية الزراعية المحددة في الميزانية المائية التي أعدت في الشركة الروسية عام ١٩٨٢، بما يضمن الاستخدام الرشيد والكفء لموارده المائية لاسيما السطحية، وبما يضمن التخلي عن استخدام أساليب الري التقليدية ذات الكفاءة المتدنية واعتماد أساليب حديثة في الري، كما لابد من التأكيد على أهمية اعتماد توزيع مياه الري بين المزارعين، بحسب المساحة ونوعية المحاصيل.

٢- السعي لتوسيع شبكة الري والبزل ونقل المياه وتامين إيصالها إلى جميع الأراضي القابلة للزراعة، بالإضافة إلى الأراضي الديمية شبه المضمونة الأمطار ، لضمان إمكانية اعتماد أسلوب الري التكميلي في زراعتها لاسيما وإنها تمثل ما نسبته (٢٣%) من أجمالي الأراضي الديمية الصالحة لزراعة في العراق.

٣- لابد للعراق من العمل مع الدول المشتركة معه في موارده المائية السطحية والرجوع إلى المفاوضات الدولية من جديد، بما يضمن التقسيم العادل لمياه

هذه الأنهار بين الدول المشتركة بها وفق القوانين الدولية التي تخلت تركيا عن العمل بها منذ بدء إنشاء مشروع الكاب.

٤- لضمان مواجهة التحديات الطبيعية والمناخية وكذلك التحديات الدولية التي تواجه الموارد المائية في العراق لابد من العمل على تذليل تلك التحديات من خلال التخطيط السليم لتنمية واستثمار تلك الموارد لاسيما السطحية منها، وذلك بوضع سياسة خزنية واروائية لمياهه معتمدة على دراسة علمية وفنية وفقاً للحاجة الفعلية المثلى لهذا المورد، مع التأكيد على اتمام انشاء المشاريع التي توقف العمل بها منذ عام ١٩٩١، والشروع بانشاء المشاريع التي اقرت في نهاية ٢٠٠٥ لضمان قاعدة مائية قادرة على خلق توزيع عادل للمياه بين المناطق المختلفة وبشكل منظم على مدار السنة.